الخلاصة والتوصيات:

بين البحث أن ظاهرة التضخم منتشرة في العديد من الأقطار العربية ، كما يبدو أن هذه الظاهرة ستبقى لفترة أخرى ، وعلى الرغم من المحاولات الجادة للقضاء عليها في معظم الأقطار العربية التي تواجه تحدي التضخم ، وحتي يتم القضاء على هذه الظاهرة في العالم العربي ، لا بد للمحاسبة من التعامل معها وذلك بإظهار الآثار التضخمية على البيانات المالية من أجل مساعدة متخذي القرارات لاتخاذ قراراتهم على أسس أكثر واقعية لقد أوضح البحث أن استخدام البيانات التاريخية في إعداد الموازنات التخطيطية في ظل التضخم يضر بفعالية هذه الموازنة كأداة للرقابة والتخطيط ، فالبيانات التاريخية الواردة فيها لا تساعد على تحليل الدخل ، أو قياس الأداء بشكل واقعي ، إذ أن الأداء سيظهر بشكل مبالغ فيه بسبب الفارق الزمني بين التكاليف والإيرادات . نتيجة لهذا القصور فقد حاولنا إدخال بعض التعديلات على نظام الموازنات التخطيطية لكي تتلاءم مع الظرف التضخمي . وقد اقترحنا قيام الإدارة بتحضير الموازنات على أساس توقعاتها المعدلات التضخم خلال فترة الموازنة ، ومن ثم محاولة فصل تأثير التغيير في الأسعار ، والذي هو نتيجة عوامل خارجية ليست تحت سيطرة الإدارة ، عن العوامل الأخرى التي قد تكون تحت سيطرتها ، وذلك من أجل إيجاد أداة أكثر فاعلية لتقييم الأداء بصورة عملية ، وتصوير الموازنة التخطيطية على أسس واضحة وثابتة ، تساعد على التخطيط والرقابة الفعالة .

لقد أوضحنا في البحث ، أن إعداد الموازنة التخطيطية على أساس البيانات التاريخية في أوقات التضخم لا يعكس الوضع الحقيقي للمنشأة ، كما لن يؤدي إلى تحليل دقیق ومناسب للانحرافات بين المخطط والفعلي ، وقد يؤدي إلى استنتاجات خاطئة أثناء عملية الرقابة ومن أجل تصوير قائمة الدخل لتعبر عن الربح الحقيقي للمنشأة ، يتطلب تثبيت وحدة القياس من خلال الأخذ بنظر الاعتبار المؤشرات الاقتصادية الناجمة عن تقلبات

الأسعار.

كما أوضح البحث أنه لتحقيق رقابة فعالة على تنفيذ الموازنة في أوقات التضخم ، لا بد من الفصل بين الانحرافات التي يكون سببها التغير في الأسعار التي لا تكون تحت سيطرة الإدارة ، وتلك الانحرافات التي تتحكم أو تؤثر فيها الإدارة .

لقد أظهرت الدراسات التي أجريت في امريكا ، أن الإدارات غير متحمسة لتطبيقات محاسبة التضخم بصورة عامة ، لأنه ينتج عنها تخفيض لرقم صافي الدخل عما هو ناتج